|  |
| --- |
| **حلقة برنامج الثامنة عن حقوق المعاقين بالسعودية** |
|

|  |  |
| --- | --- |
| القناة | mbc |
| تاريخ الحلقة | **3/11/2014** |
| رقم الحلقة | **501** |
| مقدم البرنامج | **داود الشريان** |
| ضيوف الحلقة | **علي الحربي: الرئيس التنفيذي لشركة STO للموارد البشرية****عبدالله الشمراني: موظف من ذوي الاعاقة****خالد الناجم: موظف من ذوي الاعاقة****خالد سندي: مدير عام شبكة قادرون لأصحاب الأعمال والاعاقة** |
| رابط الحلقة  | [**http://goo.gl/wbsmDG**](http://goo.gl/wbsmDG) |

 |
| **موضوع الحلقة**  |
| حقوق المعاقين وتوظيفهم  |
| **مشكلة المعاقين الأساسية** |
| على حسب ما جاء بالحلقة فإن المشكلات الأساسية التي يعاني منها المعاقين:* غياب القوانين
* عدم توفر بيئة العمل الملائمة
 |
| **مشكلات المعاقين من وجهة نظرهم "عامة"** |
| * لا يوجد بوزارة العمل أي بند يخص المعاقين
* لا يوجد نظام بوزارة العمل يدعم توظيف المعاقين
* التوظيف يمثل معاناة لذوي الاعاقة
* المعاقين ليس لديهم بيئة عمل مناسبة والوظائف غير مهيأة لوضعهم الصحي
* ليس للمعاق فرصة للتوازن بين العمل والأشغال الأخرى التي يقوم بها مثل الزيارة للطبيب/ المشفى وذلك لأن كونه معاق أشغاله تختلف عن الشخص السليم...لذا ليس هناك مراعاة لظروفه
* رواتب المعاقين ضعيفة "تتساوى مع الشخص العادي" ولا تناسب احتياجاتهم التي ليست كالإنسان العادي...
* لا يوجد بدل اعاقة للموظف من ذوي الاعاقة ولا أجهزة لتتناسب مع عمله
* بعض القطاع الخاص يرفضوا التوظيف لكونه معاق
* الوظائف غير واضحة
* أحياناً الوظائف لذوي الاعاقة أصبحت هامشية ورواتبهم تقل عن الموظف العادي
 |
| **مشكلات المعاقين بصرياً** |
| * وظائف القطاع العام محصورة بين:-

مأمور سنترال / مؤذن /إمام/ معلم |
| **تعليق الرئيس التنفيذي لشركة STO** |
| * غياب النظام والتشريع سبب في تزايد مشكلة توظيف المعاقين
* لا يوجد تصنيف للإعاقة لأنه يوجد أشخاص من ذوي الاعاقة يقدرون على العمل وآخرون لا يقدرون وفئة أخرى قادرون على جزء من العمل أو على القيام بأعمال محددة
* هناك فجوة كبيرة بين القطاع الخاص والمعاقين والمعنيين لشؤون ذوي الاعاقة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية /صندوق تنمية الموارد البشرية حيث إن وزارة الشؤون الاجتماعية تعتمد على احصائيات بدائية جدا
* وزارة الشؤون الاجتماعية تتحقق من أهلية الشخص إن كان من ذوي الاعاقة بطريقة manual
* القائمة في التأمينات الاجتماعية بها عدة مشاكل:-
	+ تتضمن المستفيدين فقط من ذوي الاعاقة
	+ لا يوجد فيها تصنيف للإعاقة
	+ لا يوجد ربط الكتروني مع الجهات الحكومية الأخرى مثل المستشفيات / وزارة العمل
* قاعدة بيانات التأمينات الاجتماعية مستلمة من وزارة الشؤون الاجتماعية
* لا يوجد بنية تحتية لعمل ذوي الاعاقة مثل في البنوك
 |
| **احصائيات عن المعاقين بالمملكة** |
| بحسب تصريحات الضيف عن المعاقين ووفق مصادره تبين التالي:- |
|

|  |  |
| --- | --- |
| عدد ذوي الاعاقة بالمملكة  | 750000 |
| نسبة من تتراوح اعمارهم بين 18 إلى 60 عام وقادرون على العمل "فرضياً" | 20% |
| عدد المسجلين بالتأمينات الاجتماعية من ذوي الاعاقة | 36000 |
| العاملين بالقطاع الخاص من ذوي الاعاقة  | 24%  |

 |
| **النتيجة النهائية للإحصائيات السابقة:** |
| أقل من 4.8 % فقط من إجمالي ذوي الاعاقة على مستوى المملكة يعملون بالقطاع الخاص  |
| **تعليق مدير عام شبكة قادرون** |
| * القوانين والتشريعات في أنظمة العمل موجودة ولكن غير واضحة "مثل في الباب الثاني: مادة 29/ 28 وتحتاج تحديث واتفاقية الأمم المتحدة"
* الشركات التي انضمت لشبكة قادرون معظمها في النطاق الأخضر والبلاتيني
 |
| **تعليق مستشارة وزير العمل** |
| * يوجد خمس مواد بنظام العمل الحالي تخص المعاقين والاعاقة
* الوزارة تعمل من خلال برنامج توافق "الذي لم يتم اطلاقه رسمياً إلى الآن" والذي يتضمن عدة استراتيجيات ودراسات "منها تعريف الاعاقة والعمل"
* وزارة العمل والخدمة المدنية مسؤولة عن توظيف ذوي الاعاقة
* احتساب الأشخاص ذوي الاعاقة في "نطاقات " مؤقت ويتم الدراسة "لماذا يتم حساب المعاق بأربع؟ يتم الدراسة باحتسابه مثل الغير معاق"
* الحد الأدنى للأجور كذلك يتم دراسته
 |
| **بوابة معاً** |
| * هذه البوابة متواجدة منذ أسابيع وهناك تصنيف من منظور العمل والاعاقة
* المسودة بالبوابة بها تعريفا لكلاً من الشخص المعاق و القدرة على العمل
* الوزارة تناشد المعاقين بالدخول على تلك المسودة واعطاء آراءهم للتصويت على القرارات
* سيكون هناك دليل استرشادي وامثلة على بعض الوظائف
 |
| **يونيشارم الخليج ...ظاهرة ايجابية للقطاع الخاص مع المعاقين** |
| "هذا المصنع نموذج جيد لدمج ذوي الاعاقة في المجتمع"* ثلث الموظفات من ذوي الاعاقة ويتم دمجهم مع زميلاتهم الغير معاقين
* يوفر تأمين صحي/ بدل سكن / راتب جيد / بدل نقل ومواصلات/ مكافئات مع الراتب
* بعض الموظفات تم رفضها من شركات أخرى لإعاقتها ولكن تم قبولها بالمصنع ويعرفون كيف يتعاملوا معها وفق اعاقتها وقاموا باحتوائها
* بيئة العمل ملائمة لظروف ذوي الاعاقة مثل : ادارة الأمن والسلامة توفر اجهزة الانذار الصوتية والضوئية
* الشركة لا تلتزم بالمؤهلات العملية ويتم توظيف موظفات من مؤهلات مختلفة مثل: شهادة المتوسط/ الثاني الابتدائي/ أميات أو شبه أميات
 |
| **نماذج سلبية للقطاع الخاص:**  |
| **بنك البلاد** |
| يتم التمييز بين الموظف المعاق والغير معاق " الاتصال الهاتفي للموظف ببنك البلاد/ فهد الغنام الذي لا يتم تسويته بزملائه رغم أنه أكثر خبرة عنهم" |
| **شركة بنده** |
| عدم تقدير حالة المعاق "مثال: الاتصال الهاتفي من أ/ غرامة العمري وشكوته من الشركة لأنها لا تراعي حالة المعاق الصحية والنفسية في معاملته وساعات العمل التي تصل إلى 9 ساعات" |
| **إحصائيات من الحلقة**  |
|

|  |  |
| --- | --- |
| عدد المسجلين بالتأمينات الاجتماعية من ذوي الاعاقة | 44900 |
| عدد المتقدمين على حافز من ذوي الاعاقة  | أكثر من 200000 |
| عدد القادرين على العمل من ذوي الاعاقة "حسب تصريح مدير هدف" | مليون و 400000 ألف |

 |
|  |
| ملاحظات  |
| * النظام المتواجد فيما يخص ذوي الاعاقة في نظام العمل منذ عام 1426 إلى الآن ينص على أن:-

"المؤسسة التي بها أكثر من 50 موظف يجب عليها أن توظف 4% من موظفيها من ذوي الاعاقةوالآن 1% ما موجود فعلياً"* الشخص ذوي الاعاقة يحتاج أن نهيئ له مكان العمل والوظيفة ومثال على ذلك:

"قصة الموظفة التي توفرت لها وظيفة بالبنك بقسم النساء بالدور الثاني وتم الغاء وظيفتها من قبل البنك لأنها لا تستطيع الصعود"* النظام البريطاني ليس له حق في أن يسألك إن كنت من ذوي اعاقة " عند التقدم للعمل " أم لا
* هناك أطراف أخرى من المعاقين لم يتم التطرق إليهم مثل التوحد / الأمراض المزمنة
* كل الدول لها نظام يحمي المعاقين "البريطاني/ الأمريكي / الاسترالي"
 |
| توصيات |
| * توفير قانون من وزارة العمل ليحمي المعاق "تخفيض ساعات العمل/ السماح بوقت للعلاج"
* مراقبة الشركات بواسطة الوزارة لحماية حقوق المعاق
* وضع حد أدني للأجور للمعاقين
* اجبار الشركات الجديدة خاصة البنوك بتهيئة البنية التحتية الملائمة لذوي الاعاقة
* عدم انقطاع الضمان الاجتماعي بعد توظيف المعاق لأن الأجور منخفضة "يمكن اعطائه مدة 4:5 شهور حتي يستقر بالعمل"
* تيسير الربط بين وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية بحيث من يتركه عمله تبادر الوزارة بدعمه فوراً "لأن احياناً ينتظر مدة عام ليأخذ الضمان"
 |